

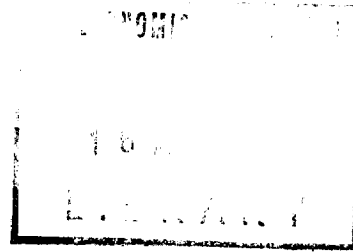


التوزيع : عام

E/ECWA/165

١٣ نيسان / ابريل ١٩٨٣

الاصل : بالانكليزية



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة العاشرة

٧-١١ ايار / مايو ١٩٨٣

بغداد ، العراق

البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت

الزلازل الذي وقع في الجمهورية العربية اليمنية

مذكرة من الأمين التنفيذي

استجابة لنداء وجهته حكومة الجمهورية العربية اليمنية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ القرار ١٦٦/٣٧ بشأن مساعدة اليمن. وطالب هذا القرار، ضمن أمور أخرى، من المنظمات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (اكو) والبنك الدولي مواصلة برامج مساعدتها لليمن وتوسيع نطاق هذه المساعدة، والتعاون على نحو وثيق مع الأمين العام في تنظيم برنامج فعال لمساعدة هذا البلد. وقامت عدة منظمات اقليمية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكو) ببعثة مشتركة في الفترة من ٢١ كانون الثاني / يناير إلى ١ شباط / فبراير ١٩٨٣ بهدف اعداد برنامج لاعادة تعمير ما دمره الزلازل في منطقة زمار في الجمهورية العربية اليمنية. ويرد في مرفق هذه المذكرة موجز بالاعمال التي قامت بها البعثة وللنتائج التي توصلت اليها.

١- تجدر الإشارة الى أن الجمهورية العربية اليمنية قد تعرضت في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ لزلزال بلغت شدته ٨ درجات على مقياس ريختر وأسفر عن عدد من الهزات الارضية التي أدت الى تدمير منطقة شاسعة وقد عانت منطقة ذمار، على نحو خاص، من خسائر جسيمة في الارواح ومن اضرار في الممتلكات، حيث محيت من الوجود مدن وقرى بأكملها.

٢- ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٦/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ بشأن مساعدة اليمن، وعقب الزيارة التي قام بها معالي السيد فؤاد قائد محمد، وزير التنمية ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط بحكومة اليمن، الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، عينت الامانة التنفيذية اثنين من موظفيها للانضمام الى بعثة مشتركة شملت ممثلي البنك الدولي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط. وضمت البعثة ايضا خبرا استشاريين في مجالات المعمار، والهندسة، والتخطيط العصري والاقليمي، والاجتماع، والزراعة، والاقتصاد والجيوفيزيا.

٣- ونصت مسودة الاختصاصات على أن "البعثة ستعد تقريرا مفصلا يتضمن النتائج والتوصيات الخاصة بمتطلبات اعادة التعمير والاستيطان من أجل صياغة استراتيجية للاصلاح في الاقليم القصير والطويل، مع المضي قدما في الوقت ذاته في تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلاد. وعلاوة على ذلك، تعين على البعثة ان تضع توصيات بشأن تنفيذ الاستراتيجية وتمويل الأنشطة ذات الصلة.

٤- وقد زود كل من معالي الدكتور عبد الكريم الايرياني، رئيس الوزراء، ومعالي السيد فؤاد قائد محمد البعثة بالمعلومات المتعلقة بنطاق وجسامة الدمار الذي أحدثه الزلزال، وبالاجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد، فضلا عن الاجراءات التي اتخذتها، عن طريق حكومة اليمن، البلدان العربية الشقيقة والمجتمع الدولي بعامة للتخفيف من معاناة الشعب اثر وقوع الزلزال. وبعد مناقشة وقرار اختصاصات البعثة وسبل عملها التنفيذي، تم التأكيد على الأهمية التي تعلقها الحكومة على التقرير الختامي للبعثة، كما تم الاتفاق على أن تقدم البعثة تقريرها في نهاية شهر شباط / فبراير أو في أوائل شهر اذار / مارس ١٩٨٣.

٥- ونظمت البعثة المشتركة نفسها في ثلاث مجموعات تمثل الجوانب الرئيسية لمشكلة اعادة التعمير. وعليه، اختصت المجموعة الهندسية التي كانت تضم ممثلا عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بمعالجة الجوانب الفنية والتخطيطية للسكان وللتخطيط العصري والاقليمي. وعالجت المجموعة الاجتماعية الاقتصادية التي كانت تضم ايضا ممثلا عن الاكوا جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج اعادة التعمير واختصت المجموعة الثالثة بالجوانب الجيولوجية والجيوفيزيائية للبلاد بشكل عام ومنطقة ذمار بشكل خاص. وكانت التوصيات التي اصدرتها هذه المجموعة مدخلا عميوا لعمل المجموعتين الاخرتين.

٦- وقامت البعثة بتحليل وتقييم جميع البيانات التي قدمتها الحكومة. وفضلا عن ذلك، اتاحت لها إمكانية السفر إلى المناطق المتضررة حيث قامت بمعاينة للموقع وخلصت إلى نتائجها بشأن طبيعة الأضرار وحساستها. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها البعثة هي أن الزلزال، وإن كان قد أحدث خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وفضلا عما خسره المزارعون من رؤوس الماشية، والمضخات اليدوية وكميات الحبوب، وهي خسائر قد تسفر عن تناقص دخلهم إلى حد كبير في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، إلا أن الهياكل الأساسية المادية أو الاجتماعية - في محافظة نمار قد تعرضت، نسبيا لأضرار محدودة. كما أفادت هذه النتائج بأن معظم الأضرار التي أصابت المباني كانت تعزى إلى ضعف الإنشاء وعميوب التصميم وإلى عدم ملائمة الموقع. وتبين أيضا أن الأمر يستلزم إعادة بناء ١٥٠٠٠ مبنى وإصلاح ما يقرب من ٢٧٠٠٠ مبنى من مئتين المباني المتضررة البالغ عددها ٤٢٠٠٠ مبنى تقريبا، وأنه يمكن إعادة شغل حوالي ١٤٠٠٠ من بين المباني المتصدعة البالغ عددها ٢٧٠٠٠ مبنى إذا ما طمأن المهندسون المختصون أصحاب هذه المساكن بشأن متانة وسلامة عمالكلها.

٧- واعتمدت البعثة المشتركة نهجا عاليا لدى صياغة البرنامج المقترح لإعادة التعمير. وشددت على الاعتماد على الذات وعلى المشاركة الشعبية القصوى. واقترحت أن تقتصر المساعدات المالية الحكومية على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من حيث المأوى وعلى زيادة المبادرات المحلية. وشجعت البعثة على بناء مساكن تقليدية منخفضة التكلفة ولكن صالحة لمقاومة الزلازل وذلك باستخدام المواد المحلية. وتحقيقا لهذا الغرض، اقترحت البعثة خمسة أنماط مختلفة من البناء قائمة على أساس مفهوم الوحدة المنزلية الأساسية. وستتولى الحكومة بناء هذه الوحدات السكنية ولكن سيكون باستطاعة السكان توسيعها بأنفسهم عندما تتاح لهم وسائل أفضل.

٨- وأوصت البعثة بتنفيذ برنامج إعادة التعمير على مراحل: مرحلة قصيرة الأجل (تنفذ حتى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣)، ومرحلة متوسطة الأجل (تنفذ حتى نهاية عام ١٩٨٤) ومرحلة طويلة الأجل تربط بين برنامج إعادة التعمير وأهداف التنمية الوطنية. وخلال المرحلة القصيرة الأجل، ينبغي منح المزارعين في المناطق المنكوبة قرونا حكومية لتمكينهم من إعادة تكوين رأس المال الذي خسروه لتأمين إنتاج المحاصيل في الموسم البادي في آذار /مارس وأونيسان /أبريل ١٩٨٣. وستجرى في الوقت ذاته عدة عمليات أخرى كأنشاء مستودعات لمواد البناء في مناطق مختارة، ومعاينة المباني المتصدعة وتدعيمها وإصلاحها، وإسداء المشورة الفنية بشأن نوع البناء وموقع الوحدات السكنية الجديدة، الخ. وأوصت البعثة بتنفيذ المرحلة المتوسطة لإعادة بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية.

٩- تسهيلات لعمليات إعادة التعمير، حددت البعثة المشتركة أربعة مراكز لتكون بمثابة مواقع لمستودعات مواد البناء والمعدات. ولتعمل أيضا بمثابة مكاتب فرعية لأفرقة المساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ البرامج. وستصبح المراكز المختارة، بعد تعمير طرق الوصول إليها والتجهيز بالاستثمارات الحضرية، مراكز لتقديم الخدمات في المستقبل إلى القرى السحيطة مما يجعلها بالتالي أساسا لتنفيذ برنامج التخطيط الإقليمي على المدى الطويل لصالح البلاد ككل.

١ - وتسلمت الحكومة مذكرة تتضمن خلاصة لنتائج البعثة وتوصياتها . ونوقشت هذه النتائج والتوصيات في اجتماع عقد في ١ شباط / فبراير ١٩٨٣ برئاسة سعادة رئيس الوزراء . وتضمن التقرير الختامي الذي كان من المقرر عرضه على الحكومة في اوائل شهر اذار / مارس ١٩٨٣ معلومات مفصلة عن تكاليف برنامج اعادة التعمير وعن الترتيبات المؤسسية المطلوبة لتنفيذه . وشكلت الحكومة بالفعل مجلسا أعلى لاعادة تعمير منطقة زمار بما يتماشى وتوصيات البعثة .

١ - وسيتكف برنامج اعادة التعمير مئات الملايين من الدولارات الامريكية لتنفيذه ، بحيث يتم انجازه في نهاية عام ١٩٨٤ . ولكن في ظل الظروف الاقتصادية السائدة ، فان اتفاق مثل هذا المبلغ الجسيم خلال فترة وعيزة من الزمن سوف يشكل عبئا فادحا حتى بالنسبة للدول الغنية . ولما كانت اليمن ، تعد من اقل البلدان نموا ضمن البلدان النامية فانها ستحتاج الى قدر ضخم من المساعدات المالية والفنية الخارجية لتنفيذ البرنامج . ويؤمل ان تأتي هذه المساعدات من البلدان العربية الشقيقة ومن منظومة الامم المتحدة ، ومن المجتمع الدولي بنسب وفيرة .

٢ - ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) تقف من جانبها على أعباء الاستعداد للعمل ، في اطار موارد المحدودة على تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية الى حكومة اليمن ، اذا ما طلبت اليها ذلك ، وترى الاكوا ايضا ان الانشطة المتعلقة بمتابعة عملية اعادة التعمير وتوثيقها سيكون لها قيمتها بالنسبة للبلدان الاعضاء في الاكوا . وعليه فستسعى الاكوا لتنفيذ هذه الانشطة عن طريق المراسلات أو بايفاد بعثات ميدانية الى اليمن بين حين وآخر اذا ما توفرت الاموال اللازمة . كما ستقوم الاكوا ايضا بطبع ونشر الجزء الفني من تقرير البعثة المشتركة ، الذي سيفيد جميع الدول الاعضاء في اللجنة ، وخاصة تلك المعرضة لنشاطات زلزالية .